الأمم المتحدة

S/2005/434

مجلس الأمن

Distr.: General
6 July 2005
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بإبلاغكم أنه أثناء رئاسة اليونان لمجلس الأمن سيجري المجلس مناقشة يوم الثلاثاء الموافق ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥ بشأن موضوع ”دور مجلس الأمن في الأزمات الإنسانية: التحديات؛ والدروس المستفادة؛ والطريق في المستقبل“.

وقد أعدت اليونان الورقة غير الرسمية المرفقة لتيسير النقاش حول الموضوع (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إدامانتيوس ث. **فاسيلاكيس**
السفير
الممثل الدائم

070705 070705 05-41103 (A)
0541103

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة

المناقشة المواضيعية لمجلس الأمن برئاسة اليونان، تموز/يوليه ٢٠٠٥:

صون السلم والأمن الدوليين

دور مجلس الأمن في الأزمات الإنسانية: التحديات؛ الدروس المستفادة؛ والطريق في المستقبل

في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥، سيرأس سعادة وزير خارجية جمهورية اليونان، السيد بيتروس غ. موليفياتيس، مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن موضوع ''دور مجلس الأمن في الأزمات الإنسانية: التحديات؛ الدروس المستفادة؛ والطريق في المستقبل''. ومن المتوقع أن يوجه كل من سعادة الأمين العام ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان - ماري غوينو كلمة إلى المجلس بشأن الموضوع.

١ - لقد شهد عقد التسعينات سلسلة من الأزمات الإنسانية العنيفة التي تسببت في موت ومعاناة الملايين معاناة شديدة في أنحاء العالم (الصومال، هايتي، رواندا، يوغوسلافيا السابقة).

وقد بذلت الأمم المتحدة جهودا عديدة لتحسين نظامها ومواجهة هذه التحديات مواجهة فعّالة. وأصبح مجلس الأمن هو الجهاز الرئيسي لتنظيم الجهود الدولية في مجالي إدارة الأزمات وبناء السلام.

وقد زاد عدد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام زيادة كبيرة وأصبحت ذات مهام متعددة على ضوء توسيع نطاق ولاياتها لتشمل ما هو أكثر من إنهاء أعمال القتال. فمهمتها تتألف من مجموعة من المهام العسكرية والمدنية التي تستهدف بناء سلام دائم في المجتمعات التي تمزقها الصراعات، والحيلولة دون نشوب مزيد من العنف أو تصاعده. ذلك لأنه في معظم الأحوال يحدث أن تكون هناك فرصة كبيرة أمام أي بلد يخرج من حالة صراع أن ينتكس ويعود مرة أخرى في غضون خمس (٥) سنوات إلى حالة الصراع. وأسباب ذلك جديرة بالبحث حتى يمكن أن تفهم أكثر ما هي العناصر التي تؤدي إلى تعزيز السلام الدائم والعناصر التي تحول دون ذلك أو تتجاهله ببساطة.

وسرعان ما أصبحت المشاركة المكثفة للمنظمات الإقليمية ضرورة ملحة من أجل تلبية الطلبات المتزايدة، وقام الكثير من هذه المنظمات بتعزيز قدراته في تلك المجالات. وتعّين على الأمم المتحدة ذاتها أن تجري بعض الإصلاحات المؤسسية لمواجهة الوقائع الجديدة.

٢ - يمكن للمناقشة المواضيعية المقترحة أن تركز على الجهود المبذولة مؤخرا من جانب مجلس الأمن لكسر دورة العنف في المجتمعات المتأثرة بالصراعات ومنعها من الانتكاس والعودة مرة أخرى إلى مثل هذه الأزمات.

إن قرارات مجلس الأمن الصادرة بشأن تيمور الشرقية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهايتي، وليبريا، والسودان، وكوت ديفوار ضمن بلدان أخرى، واتفاقات السلام وولايات حفظ السلام تتضمن عناصر لإرساء السلام الدائم وتحقيق الاستقرار.

وفي السنوات الأخيرة، أقر مجلس الأمن بأن منع العودة مرة أخرى إلى الصراع كثيرا ما يتوقف على مدى التعامل بشكل ملائم مع الدعائم الرئيسية الثلاث لاستتباب الأمن بعد انتهاء الصراع وهي: تعزيز سيادة القانون؛ وإصلاح القطاع الأمني؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين (وإعادتهم إلى الوطن في حالة الانطباق). غير أن النهج المتبع حاليا في هذه المجالات الثلاثة يختلف اختلافا كبيرا في كثير من الأماكن التي جرت فيها عمليات الأمم المتحدة خلال السنوات الخمس أو الست الماضية.

سيادة القانون: يمكن أن يؤدي تشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد في البلدان المتأثرة بالصراعات إلى فتح المجال السياسي على مصراعيه والعمل على تخفيف كثير من التوترات العرقية. ويمثل تعزيز حقوق الإنسان، ووضع الدساتير، وإنشاء آليات انتقالية لإقامة العدل، وإجراء إصلاحات قانونية وجزائية جوانب هامة لسيادة القانون في بيئة ما بعد انتهاء الصراع.

ويجب تقديم الدعم للمجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية في جهودها الرامية إلى إصلاح مؤسساتها من أجل إقامة نظام يتسم بمزيد من الإنسانية والعدل والديمقراطية. وفي هذا الصدد، يشكل كسر حلقة الإفلات من العقاب عن طريق الملاحقة والمحاكمة والعقاب، واستبعاد مرتكبي الجرائم ضد حقوق الإنسان من المؤسسات التي أعيد تشكيلها من جديد عناصر أساسية لإقامة سلام دائم. ويضاف إلى هذه العناصر أيضا الهدف الأسمى المتمثل في تحقيق المصالحة داخل هذه المجتمعات.

إصلاح القطاع الأمني: تدريب القوات العسكرية وقوات الشرطة.

من المعترف به أن استتباب الأمن في بيئة ما بعد انتهاء الصراع يعتبر ذا أهمية حاسمة لصنع السلام وحيويا لتنفيذ السلام. بيد أن إصلاح القطاع الأمني لم يكن من المجالات التي تم التركيز عليها؛ وكذلك الصلات التي تربطه بالمجالين الآخرين وهما لزوم العمل مع شركاء ثنائيين بشأن الإصلاح، والتدرج المتصل الذي ينبغي أن يتم فيه إصلاح القطاع الأمني أي منذ بداية عمل حفظ السلام حتى مرحلة التنمية. ويمكن أن تركز المناقشة على ''أفضل الممارسات'' و ''الدروس المستفادة'' والتحديات التي ينطوي عليها هذا المجال والتي ينبغي أن يعترف بها مجلس الأمن عند إصداره تكليفات في المستقبل للقيام بعمليات لحفظ السلام وما يتصل بها من أعمال.

ويمكن أن تتطرق المناقشة أيضا إلى تناول مسألة إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية مثل القوات العسكرية وقوات الشرطة. وينبغي أن توفر عمليات الشرطة وأنشطتها الحماية القانونية للأفراد (المساءلة). كما تعتبر الرقابة المدنية اللازمة لتأمين المراقبة الديمقراطية ومساءلة (الشرطة) من العناصر الهامة لهذه الإصلاحات.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

يعد نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من العناصر ذات الأهمية الحاسمة في اتفاق السلام. وهناك عدة أطراف فاعلة تشترك في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (السلطات الوطنية، وكالات الأمم المتحدة، المؤسسات المالية الدولية وغيرها). بيد أن الملكية الوطنية لهذه العملية تعتبر مهمة للغاية (انظر موزامبيق).

وينبغي أن تدرج برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في اتفاقات السلام وأن تشكل جزءا من الاستراتيجية الشاملة للإنعاش التي تضم التنمية الاقتصادية، وإصلاح القطاع الأمني، وإدماج اللاجئين والمشردين داخليا، وإقامة العدل والمصالحة.

وينبغي أن يولى اهتمام خاص لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية حيث أنهم يشكلون تهديدا خطيرا للسلم والأمن. وثمة حوار مستمر دائر حول ما إذا كان ينبغي أن يمنح المقاتلون السابقون الأولوية على اللاجئين والمشردين داخليا (سيراليون).

٣ - الدروس المستفادة: تقييم مدى فاعلية التدابير المذكورة أعلاه والحاجة إلى تعزيزها في المستقبل.

رغم أن الدعائم الثلاث المذكورة أعلاه ترد في غالبية قرارات مجلس الأمن مع اختلاف درجة التشديد عليها إذ أن ذلك يتوقف على الوضع الخاص للبلد، إلا أن تنفيذها

لا يحظى دائما بالنجاح. فالعناصر الهامة لأي عملية فعالة تتمثل في ولاية بعثة حفظ السلام وقوامها، ومتابعة مجلس الأمن والتعاون الكامل للحكومات المعنية.

وعلى نحو مماثل، لا تتوقف إقامة سلام دائم على مبادرات مجلس الأمن على وجه الحصر، بل على مجموعة من العوامل الأخرى مثل: المشاركة الفعلية للمنظمات الإقليمية، ونوعية اتفاقات السلام، وتاريخ وطابع الصراع، ومشاركة المنظمات الإقليمية أو البلدان المجاورة في عملية السلام، والدعم المقدم من الأطراف الفاعلة الدولية والمحلية وتواصل تدفق معونة المانحين (أُعرب عن القلق إزاء الحالات التي يكون فيها التدفق جيدا في البداية – غير أن قدرة منطقة الصراع على استيعابها قد تكون ضعيفة، أو كما هو الحال في جنوب السودان حيث لا تسمح البنية التحتية غير الملائمة بالترحيب بالعائدين من المشردين داخليا).

٤ – الطريق في المستقبل:

- أهمية مواصلة تعزيز الدعائم الثلاث السالفة الذكر من أجل تحقيق السلام الدائم.
- هل أولى مجلس الأمن عناية كافية لإصلاح القطاع الأمني، أو للصلات التي تربط ما بين سيادة القانون، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني؟ وإن كان قد فعل فما هي الحالات التي تم فيها ذلك؟ وإن لم يفعل فما هي الطريقة التي تمكنه من أن يفعل ذلك في المستقبل بشكل أفضل؟
- هل يلزم انخراط مجلس الأمن بصورة أكثر نشاطاً في المناطق المتأثرة بالحروب للحيلولة في وقت مبكر دون نشوب صراعات أو وقوع مزيد من الصراعات؟
- دور الجهات الفاعلة الدولية والمحلية في تنفيذ الدعائم المذكورة أعلاه.